المصدر: اسلام اونلاين
التاريخ: ٧ اكتوبر ٢٠٠٩

عائلات الضحايا لا يمكنها إقامة دعوى أمام محكمة الجنايات

خبراء: تأجيل تقرير "جولدستون" يُحصنّ جرائم إسرائيل

شيماء مصطفى - علا عطاالله

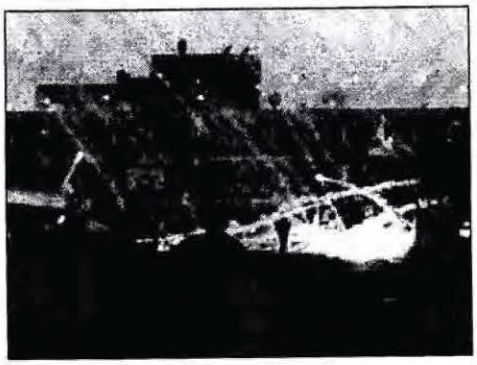

إسرائيل استخدمت الفوسفور الأبيض المحرم دوليا

غزة- حذر خبراء قانونيون وحقوقيون فلسطينيون من تداعيات قانونية "كارثية" على القضية الفلسطينية جراء تأجيل التصويت على تقرير "جولدستون" الأممي الذي يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة، في الوقت الذي لا يتاح للأفراد المتضررين رفع قضايا أمام المحاكم الدولية ضد إسرائيل.

وقال هؤلاء الخبراء في أحاديث منفصلة لـ"إسلام أون لاين.نت": إن مكمن الخطر في تأجيل التقرير كونه الأول الصادر عن هيئة أممية تابعة للأمم المتحدة يحمل توصيات بالغة الأهمية في إدانة إسرائيل، مشددين على أن التأجيل أضاع حقوق عائلات الضحايا ومتضرري حرب غزة حيث لا يمكنهم أن يتقدموا بدعوة أمام محكمة الجنايات الدولية لكون السلطة الفلسطينية ليست عضوًا في الأمم المتحدة.

المحامي "ضياء الدين المدهون" رئيس اللجنة المركزية للتوثيق وملاحقة مجرمي الحرب "توثيق" بغزة قال: "للأسف كنا أمام فرصة ذهبية لمحاكمة مجرمي الحرب من تقرير مهني حيادي، كنا أمام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تقرير يدين الاحتلال ليس من دولة أو منظمة وإنما من هيئة أممية دولية لها وزنها".

وأضاف المدهون في تصريحات لـ"إسلام أون لاين.نت" أن جميع الفرص كانت بحوزة الفلسطينيين "وأهمها أنه في حال قيام الولايات المتحدة باتخاذ قرار الفيتو على هذا التقرير فإن هناك إمكانية للتوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة، ويمكن الضغط أو التأثير أو عمل دبلوماسي لاتخاذ قرار بصفة متحدون من أجل السلام".

وتابع: "وهذا القرار بهذه الصيغة التي أقرت عام ١٩٥٠ يسمح للجمعية العامة باتخاذ إجراءات ملزمة إذا لم يتمكن مجلس الأمن من التصرف بسبب تصويت سلبي من جانب عضو دائم من الأمم المتحدة، إذن يمكن للجمعية العامة أن تتخذ قرارًا لإحالة هذا التقرير لمحكمة الجنايات الدولية والبدء بالتحقيق فورا من قبل المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية".

وأكد المدهون أن التقرير كان سيكون بين يدي المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية في لاهاي "لويس أوكامبو" في كل الأحوال، "ولكن للأسف جاء قرار السلطة لينسف كل ما تم إنجازه".

وكانت السلطة الفلسطينية قد طلبت من المجموعة العربية والإسلامية تأجيل مناقشة التقرير المقدم لمجلس حقوق الإنسان الدولي إلى الدورة القادمة للأمم المتحدة في مارس القادم.

فرصة لا تعوض

بدوره، قال علي السرطاوي، أستاذ القانون الدولي في جامعة النجاح الوطنية في نابلس بالضفة الغربية "إنه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لو لم يتم تأجيل التصويت على تقرير جولدستون لكانت هذه المرة الأولى التي تنجح فيها الأمم المتحدة في إصدار تقرير يُدين إسرائيل بأغلبية من مجلس حقوق الإنسان وأغلب الذين صوتوا على التقرير هم المجموعة الآسيوية واللاتينية".

وأعرب السرطاوي عن تخوفه من أن تفتر حماسة بعض الدول التي كانت مؤيدة للقرار بعد أن طلبت السلطة الوطنية تأجيل التصويت عليه للعام القادم قائلا: "في شهر يونيو المقبل مجلس حقوق الإنسان سيتغير والدول التي كانت ممكن أن تصوت مع القرار من المحتمل أن تمتنع عن التصويت بسبب الضغوطات التي تُمارس عليها (...) لقد كانت في أيدينا فرصة كبيرة ولا تعوض ولكن السلطة الفلسطينية أضاعتها".

ولفت السرطاوي إلى أن خطورة تأجيل تقرير جولدستون تكمن في أن عائلات الضحايا ومتضرري العدوان الإسرائيلي على غزة لا يمكنهم أن يتقدموا بدعوة أمام محكمة الجنايات الدولية، مضيفا أن "السلطة الفلسطينية نفسها لا تستطيع ذلك لأنها ليست عضوًا في الأمم المتحدة وهي عبارة عن مراقب فقط، وفي قانون محكمة الجنايات فالأشخاص الذين يحملون جنسيات الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان الدولي هم فقط من لهم الحق في رفع الدعاوي وهو ما لا يتوفر لضحايا حرب غزة".

ورأى السرطاوي أنه في حال تقديم دعوة لمحاكمة مجرمي الحرب عن طريق الدول التي استحدثت ولاية جنائية مثل بريطانيا وإسبانيا وبلجيكا فإنه من الممكن أن تمارس عليها ضغوط وتجد نفسها في موقف حرج وتلغي القانون أو تغيره، منوها بما حدث في بلجيكيا عندما رُفعت دعوة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "إريل شارون" بسبب المجازر التي ارتكبها ضد الفلسطينيين فقامت الحكومة بإلغاء القانون بسبب الضغوطات التي تعرضت لها.

www.ethraadl.com

ما بعد التأجيل

وحول المطلوب حقوقيا بعد تأجيل التصويت على التقرير قال السرطاوي: "علينا أن نتوجه لجمعية الأمم المتحدة عبر المجموعة الآسيوية والعربية لإثارة القرار من جديد ونطلب اجتماعا استثنائيا طارئا لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة التقرير والتصويت عليه".

من جانبه، أكد عصام يونس، مدير مركز "الميزان" لحقوق الإنسان بغزة، أن إسرائيل بعد قرار التأجيل تشعر بالنشوة والانتصار وأنها باتت محصنة وبإمكانها ارتكاب المزيد من جرائم الحرب بحق الفلسطينيين.

وشدد يونس على أن فداحة التأجيل تكمن في أن "هذا التقرير أممي ومن المستحيل على الأفراد أو

المؤسسات إثارته في محفل دولي كمحكمة الجنايات الدولية"، مضيفا: "ضحايا الحرب يتوجهون إلى محاكم وطنية لكن تلك المحاكم لا يمكنها الوصول والنفاذ للقضاء الدولي".

واتهم يونس السلطة بتقديم هدية ثمينة للاحتلال قائلا: "أخطر ما في المسألة هو أن السلطة أعطت نفسها حق التصرف بحقوق الأفراد وقالت بكل وضوح للمجرم: لا عليك أنت محصن ولا يمكن مساءلتك!".

وأثار قرار إرجاء مناقشة تقرير "جولدستون" ردود فعل غاضبة لدى الفلسطينيين بكل أطيافهم ووصفت فصائل وقوى فلسطينية تأجيل السلطة للقرار بـ"الخيانة العظمى"، فيما تحاول منظمات حقوقية فلسطينية جاهدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه حيث يقول خليل أبو شمالة، مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان: "لازالت أمامنا خطوات سنتخذها في الفترة القادمة من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من خلال منظمات محلية وعربية ودولية، ونحن نعتقد أن هناك فرصة لتوظيف الولاية القضائية الدولية سواء كانت أمام المحاكم الوطنية في دول مختلفة أم الوصول إلى محكمة الجنايات الدولية".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية